

السعودية ترى في حوار الأديان والثقافات إطاراً لإيجاد حلول لأزمات الأسرة الدولية

□ الرياض - «الحياة»



الملك عبدالله والأمير سلطان خلال اجتماع مجلس الوزراء السعودي أمس. (واس)

أكدت المملكة العربية السعودية ضرورة مراجعة أسلوب الرقابة على المصارف الدولية وأسلوب عمل وهيكلية المؤسسات المالية العالمية، كما شددت على أهمية الحوار بين الأديان والثقافات والتأكيد على المشترك الإنساني، إطاراً للتقارب ونبذ العنف ولوضع حلول لما يواجه الأسرة الدولية من أزمات.

جاء ذلك خلال الاجتماع الأسبوعي لمجلس الوزراء السعودي الذي انعقد أمس برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز.

وفي مستهل الجلسة، أطلع الملك عبدالله المجلس على مجمل الاتصالات واللقاءات التي عقدها مع عدد من قادة الدول ومبعوثيهم وممثلي المنظمات الدولية خلال الأسبوع الماضي حول العلاقات الثنائية وقضايا المنطقة والشؤون العالمية.

وتوجه خادم الحرمين في هذا السياق واجتماعاته مع الرئيس السوداني عمر البشير والرئيس الفلسطيني

ملاحمها أن تكون الية التشاور السياسي المشتمل إليها برئاسة وزيرى خارجية البلدين وتعد هذه الالية اجتماعات دورية بالتناوب في عاصمتي البلدين مرة واحدة في السنة وكلما دعت الحاجة لذلك، وأن يشجع الطرفان تبادل المعلومات والزيارات والاتصالات الدورية المباشرة بين كبار المسؤولين ومديري الإدارات المعنية في الوزارتين.

وقرر مجلس الوزراء الموافقة على إبرام اتفاقية لإصدار الدعم الإنشائي لمشروع بنينج لإنتاج ١٧٠٠ ميغوات من الكهرباء و١٥٠ ألف متر مكعب يوميا من المياه.

ووافق مجلس الوزراء على الترخيص بتأسيس «شركة تطوير التعليم القابضة» وفقاً لنظامها الأساس المرفق بالقرار. ومن أهم أهداف الشركة تقديم جميع الخدمات التربوية الأساسية والمساندة وتطوير وإنشاء وإمتلاك وتشغيل وصيانة المشاريع التربوية والقيام بالأعمال والأنشطة المتعلقة بذلك، ويتناط بها تنفيذ مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم العام وتنفيذ أي برامج تطوير إضافية.

في شأن مشاريع مذكرات تفاهم للتعاون في مجال الدفاع المدني بين وزارة الداخلية السعودية ونظيراتها في كل من جمهورية مصر العربية والجمهورية اليمنية والجمهورية التونسية، في ضوء الصيغ المرفقة بالقرارات، والتوقيع عليها، ومن ثم رفع النسخ النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية.

ومن أبرز ملامح مذكرات التفاهم التعاون في مجالات الدفاع المدني لمواجهة مختلف الأخطار والتحديات التي قد تحدث بسبب الكوارث الطبيعية أو الصناعية، مع العمل على تنمية التعاون بالطرق والوسائل في حدود الإمكانيات المتاحة ووفقاً للتشريعات المساندة، وتبادل المعلومات حول تنظيم الجوانب الفنية والإدارية في أجهزة الدفاع المدني وتطويرها، وكذلك توفير التسهيلات اللازمة للعاملين في جهاز الدفاع المدني لأي طرف لحضور الدورات التدريبية النظرية والعملية التي يعقدها الطرف الأخر.

ووافق المجلس أيضاً على مذكرة تفاهم حول إنشاء الية للتشاور السياسي بين وزارتي الخارجية في السعودية والجزائر، من أبرز

المؤسسات المالية العالمية بما يعكس واقع الاقتصاد العالمي الآن. ونظر المجلس في النقلة النوعية التي تشهدها قطاعات التعليم العام والعالي والمهني الفني، من خلال رعاية خادم الحرمين الازرعاء الماضي ووضعه حجر الأساس لجامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن للبنات، وما يمثله ذلك من تأكيد لحق المرأة السعودية في التعليم، مؤكداً أن ذلك يأتي في الإطار العام الذي يوجه به خادم الحرمين في ما يتعلق بحفظ حقوق المرأة وتعزيز دورها في إطار مقاصد الشريعة الإسلامية السمحاء، وما صدرت به أوامره الكريمة من صون لحقوق المرأة في المؤسسات القضائية، وتطبيق الإجراءات التي تتضمن معالجة أي ممانلة تخص حقوقها، ومنع أي عنف قد تتعرض له، والعمل على زيادة وعي المرأة بحقوقها، وكذلك ما يتعلق بضرورة الالتزام بما نصت عليه الأنظمة والتعليمات من كفالة حقوق الأقران، وعدم اتخاذ أي إجراء يمس تلك الحقوق والحريات إلا في الحدود المقررة شرعاً ونظاماً.

وقرر مجلس الوزراء أيضاً الموافقة على تفويض وزير الداخلية بالتباحث

محمود عباس ورئيس وزراء بريطانيا غوردون براون، معتبراً ان من شأن هذه الاجتماعات أن تؤكد دور المملكة على الساحة العالمية، وسعيها لخدمة مصالحها الوطنية، والتصدي للتحديات التي يواجهها العالم العربي والامة الإسلامية.

ونكرت «وكالة الأنباء السعودية» أن المجلس استعرض الاجتماع المقبل للجمعية العمومية للأمم المتحدة يومي ١٤ و ١٥ الشهر الحالي دعماً لمبادرة الملك عبدالله للحوار بين أتباع الديانات والثقافات على امتداد العالم لمصباح الحوار والتأكيد على المشترك الإنساني، والبعد الأخلاقي، وبنية الأسرة، إظراً للمقارب ونبذ العنف والوصول إلى حلول لما يواجه الأسرة الحولية من أزمات معاصرة.

كما استعرض المجلس مشاركة المملكة في القمة الاقتصادية لمجموعة العشرين المزمع عقدها في واشنطن في الشهر لمراجعة الوضع المالي العالمي، والتي ستسعى المملكة من خلالها إلى طرح منظورها تجاه جذور الأزمة المالية الراهنة، وضرورة مراجعة أسلوب المراقبة على المصارف الدولية واسلوب عمل وهيكليات